الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي في مصر دراسة تحليلية نقدية للأسس والمعايير وأهم المعوقات

مرفت رجب احمد متولي

باحثة ماجستير – أصول التربية

أ.د/ أحمد الرفاعي بهجت العزيزي

أستاذ أصول التربية المتفرغ
وعميد كلية التربية – جامعة الزقازيق
نائب رئيس الجامعة الأسبق

أ.د/ سعيد محمود مرسي

أستاذ أصول التربية ورئيس مجلس قسم أصول التربية كلية التربية – جامعة الزقازيق
ومدير مركز اليونسكو الإقليمي لتعليم الكبار الأسبق

الملخص :-

هدف البحث إلى تحليل مفهوم الإتاحة التعليمية والأبعاد الجديدة التي اكتسبها هذا المفهوم في ضوء العدالة وجودة الفرصة التعليمية، وكذا تحليل علاقة مفهوم الإتاحة التعليمية ببعض المفاهيم المرتبطة به مثل الحق في التعليم، والعدالة التعليمية، والمساواة، وديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، وجودة الفرص التعليمية، وتدويل التعليم.

والكشف عن دينامية العلاقة بينها في إطار إتاحة الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم العالي والكشف عن أهم معايير إتاحة الفرص التعليمية، وإلقاء الضوء على سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي وصولا إلى معوقات تحقيق الإتاحة، ووضع عدة مقترحات من شأنها المساهمة في إتاحة الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم العالي.

أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي وتوصل البحث إلى طرح مجموعة من المقترحات التي قد تساهم في إتاحة فرص تعليمية متكافئة داخل مؤسسات التعليم العالي المصري، كوضع مواصفات موضوعية لاختبارات القبول للطلاب بالتعليم العالي يُراعي فيها معايير الصدق، والحاجة إلى إعادة النظر في التقسيم المقترح

للقطاعات بالتعليم العالي الواردة في خطط التطوير، وضرورة توافق استراتيجية وهيكلة تطوير المرحلة الثانوية بما يتفق مع خطط تطوير التعليم العالي خاصة فيما يتعلق بنظام القبول.

الكلمات المفتاحية : الاتاحة ، التعليم العالي ، ديمقراطية التعليم .

Availability in Higher Education Institutions Obstacles and Proposals

Abstract:

The aim of the research is to analyze the concept of educational accessibility and the new dimensions acquired by this concept in the light of justice and the quality of educational opportunity, as well as to analyze the relationship of the concept of educational accessibility to some related concepts such as the right to education, educational justice, equality, educational democracy, equal educational opportunities, and the quality of educational opportunities. and internationalization of education.

And revealing the dynamic of the relationship between them within the framework of providing educational opportunities in higher education institutions and revealing the most important criteria for providing educational opportunities, and shedding light on admission policies in higher education institutions in order to reach the obstacles to achieving access, and putting forward several proposals that would contribute to providing educational opportunities in institutions of higher education.

The analytical descriptive approach was used, and the research came up with a set of proposals that may contribute to providing equal educational opportunities within Egyptian higher education institutions, such as setting objective specifications for admission tests for students in higher

education, taking into account the standards of honesty, and the need to reconsider the proposed division of sectors in higher education contained in Development plans, and the necessity of harmonizing the strategy and structuring of the development of the secondary stage in line with the plans for the development of higher education, especially with regard to the admission system.

Keywords: availability, higher education, education democracy.

مقدمة الدراسة :-

الحق في التعليم حق مؤسس لكافة حقوق الإنسان، فكفالة الحق في التعليم تعزز فرص الحصول على الحقوق الأخرى، فلا يُعد التعليم رفاهية بل ضرورة تحتمها وتقرها كافة المواثيق العالمية والدولية؛ فهو الأداة الأساسية للتنمية الكاملة لشخصية الإنسان الذي يعد الفاعل الرئيسي في التنمية الشاملة للمجتمع، فلا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية التي يسعى إليها برأس مال مادي فحسب بل بالقوى البشرية المعدة والمدربة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والمهيأة للنجاح مع متطلبات العصر التقني، وهذا ما تأكد من وظيفة التعليم وقدرته في إعداد هذه القوى البشرية اللازمة لتحقيق عناصر التخطيط القومي، حيث أن العنصر البشري وما يتوافر لديه من معارف واتجاهات وقيم ومهارات وقدرات على الابتكار كلها أمور تمثل الوجه الآخر لعملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي [١] ، فالتعليم هو الأداة التي يمكن بها للكبار والصغار، للذكور والإناث وللمهمشين اقتصادياً واجتماعياً السير نحو حراك اجتماعي ينهض بتلك الأنفس من الفقر، وأن يحصلوا على فرصة كاملة للمشاركة في كافة مناشط مجتمعاتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

وانطلاقاً من حتمية التنمية الشاملة التي هي مسعى كافة المجتمعات متقدمة ونامية وضُعت العديد من الخطط الإستراتيجية التي تهدف إلى إعداد عنصراً مكملاً لرأس المال المادي ألا وهو العنصر البشري الذي يعد ويهيئ لسوق العمل

من خلال التعليم العالي، فقد أعطى التعليم العالي في الكثير من الدول أدلة كثيرة على قدرته في خلق التغيير والتقدم في المجتمع، فهو وسيلة تكوين وبلورة ملامح الفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل فضلاً عن كونه يزيد من قدرات الناس على تكوين تصوراتهم للمجتمع إلى حقائق عملية، ولهذا السبب يعتبر التعليم العامل الأول في التحول إلى التنمية المستدامة [٢] .

وهذا ما أكدته العديد من الدراسات مثل دراسة Njoku Chimezie etal 2014 [٣] حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أدوار مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات في مجال التنمية الاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص لتحديات وأفاق الجامعات النيجيرية. فدور التعليم العالي بوصفه محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية راسخ، وسيزداد هذا الدور مع تأثير التغييرات الجديدة في التكنولوجيا والعولمة، وكذلك دراسة شيرين عيد مرسي،٢٠١٣ [٤] حيث تهدف للبحث في وضع سيناريوهات مستقبلية لدور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري، وكذلك دراسة محمد درويش درويش السيد علي السيد، ٢٠١٦ [٥] وهدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة :-

إن إتاحة الفرص التعليمية لمؤسسات التعليم العالي يعد مطلباً ضرورياً في الوقت الراهن من أكثر من منطلق، بداية من إقرار هذا الحق في المواثيق الدولية والتشريعات والقانون والدستور المصري حيث ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة ١ من المادة ٢٦ "على أنه لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني وأن يُيسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع على أساس الكفاءة".

وكذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نص في الفقرة (ج) من المادة (١٣) [٦] على "جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة تبعاً للكفاءة بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم".

كذلك سعى القانون الدولي لتضمين التعليم العالي كحق من حقوق الإنسان، رغم أنه لم ينص في الفقرة (ج) من المادة (١٣) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على إتاحة التعليم العالي للجميع كحال الفقرة (أ) ، (ب) من نفس المادة حيث أنه في الفقرتين نص على إتاحة التعليم دون قيد ولكن الفقرة (ج) نصت على إتاحة التعليم العالي للجميع على قدم المساواة ولكن وفقاً للكفاءة دون وضع معيار لهذه الكفاءة.

كذلك نصت الاتفاقيات على الأحقية في التعليم العالي، كاتفاقية "مكافحة التمييز في مجال التعليم". والتي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ والتي تنص على إتاحة التعليم للجميع دون أدنى تمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الحالة الاقتصادية أو المولد فقد نصت الفقرة (أ) من المادة (٤) على : "جعل التعليم الابتدائي مجانياً وإجبارياً، وجعل التعليم الثانوي بشتى أشكاله متوفراً وسهل المنال بصفة عامة للجميع، وجعل التعليم العالي كذلك متاحاً للجميع على أساس القدرات الفردية للطلاب مع وجود ضوابط حاكمة لعملية إتاحة التعليم العالي".

أما محلياً، فقد نص الدستور المصري الحالي في المادة (٢١) على أن تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع اللغوية والعلمية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها وفقاً للقانون. وتخصص الدولة نسبة من الإنفاق الحكومي

على التعليم الجامعي لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

من هذا المنطلق أصبح لزاماً على الدولة إتاحة فرص تعليمية بمؤسسات التعليم العالي لكل من لدية الاستعدادات والقدرات التي تمكنه من التمتع بهذا الحق، فرصاً تعليمية متكافئة فلكي تحقق إتاحة الفرصة التعليمية يجب أن تكون هذه الفرصة متساوية.

لقد تضاعف عدد الجامعات الخاصة التي كانت بداية عملها في حقبة التسعينات من القرن الماضي لتصل لنحو (٢٧) جامعة، كما وافقت الدولة على إنشاء (٧) فروع لجامعات أجنبية معظمها في العاصمة الإدارية، وبناء جامعات وكليات تكنولوجية متخصصة(٨ كليات و٣ جامعات)، ذلك إضافة إلى الإرث المتنامي للمعاهد والأكاديميات (١١١ معهد بنظام السنوات، و٤٢ معهداً بنظام الساعات المعتمدة)، فضلاً عن التوسع في البرامج الدراسية الجديدة برسوم تتم في رحاب الجامعات العامة أو الحكومية.

وفي ظل هذه الزيادة غير المسبوقة في توفير الخدمات التعليمية وتنوع برامجها ونظمها وهياكلها الأكاديمية، وفي ظل الاتجاه الموازي للتعليم الحكومي والداعم لخصخصة التعليم، إلا أن هذا التعليم الخاص لم يحقق الإتاحة التعليمية التي تتمثل في تكافؤ الفرص وجودة العملية التعليمية وذلك بسبب الاختلاف بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص، فالتعليم العالي في القطاع الخاص يتطلب مصروفات دراسية تناسب طبقات مرتفعة المستوى الاقتصادي كذلك نوعية التعليم في هذا النوع تتسم بالتميز وبمطابقتها لمتطلبات سوق العمل الحديث التي تعجز الكثير من الفئات في الحصول عليه والتمتع به بسبب الفقر وتدني المستوى الاقتصادي وبذلك يختفي مبدأ الإتاحة الذي لا يتحقق دون عدالة في تكافؤ الفرص التعليمية، فلقد اكتسب مفهوم الإتاحة التعليمية أبعاداً نوعية جديدة تجعله يختلف عن ذلك المفهوم الذي ساد من قبل حيث أصبحت الإتاحة التعليمية أكبر من كونها توفير

مكان في المؤسسة التعليمية، بل اتسع المفهوم ليشمل الحق في الحصول على فرصة تعليمية عالية الجودة تتيح لصاحبها استمرارية التعليم وتسمح له بالتفاعل والاندماج المستمر مع المتغيرات المجتمعية. (٧)

وعلى ذلك فإن مشكلة الدراسة يمكن تحديدها في التساؤلات التالية: -

١. ما مفهوم الإتاحة ؟ وما العلاقة بينها وبين ما ارتبط بها من مفاهيم ؟
٢. ما معايير الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي المصري ؟
٣. ما سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي المصري ؟
٤. ما معوقات الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي المصري ؟
٥. ما مقترحات تحقيق إتاحة الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم العالي المصري ؟

أهداف الدراسة :-

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التوصل إلى مقترحات لإتاحة فرص تعليمية بمؤسسات التعليم العالي **وفي سبيل تحقيق ذلك يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :-**

١. التعرف على مفهوم الإتاحة والمفاهيم وثيقة الصلة بها.
٢. تحديد معايير الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي.
٣. التعرف على سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي المصري.
٤. تحديد معوقات إتاحة الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم العالي المصري.
٥. التوصل لبعض المقترحات التي من شأنها المساهمة في تحقيق إتاحة الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم العالي.

أهمية الدراسة :-

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيث تناولها لموضوع إتاحة الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم العالي سعياً لتمتع الإنسان بحقه في التعليم كما أقرته المواثيق والقوانين والتشريعات فلهذه الدراسة أهمية نظرية من خلال:

١. تناول قضية العدالة في الحقوق الإنسانية التي من أهمها التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة.
٢. تلقي الضوء على أهم معايير الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي.
٣. الوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي تعوق تحقيق إتاحة الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم العالي.
٤. المشاركة في بناء معرفة نظرية حول سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي بمصر.
٥. التوصل إلى عدة مقترحات من شأنها العمل على إتاحة فرص تعليمية بمؤسسات التعليم العالي.

منهج الدراسة :-

تقتضي عملية تحقيق أهداف الدراسة الحالية الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بما يتضمنه من أدوات للتحليل والتفسير وذلك من خلال:

١. تحليل مفهوم الإتاحة التعليمية وما ارتبط بها من مفاهيم.
٢. تحديد معايير إتاحة الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم العالي.
٣. تحليل سياسات القبول في التعليم العالي المصري.
٤. التعرف على معوقات تحقيق الإتاحة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي.

٥. تقديم بعض المقترحات التي قد تساهم في تحقيق الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي.

الإطار النظري

لعل من الأمور التي أصبحت موضع اتفاق بين كافة المجتمعات البشرية باختلاف ثقافتها وتفاوت توجهاتها السياسية ونشاطاتها الاقتصادية، تلك التي تتعلق بالتعليم، فالتعليم أصبح حق لجميع المواطنين، وهذا الحق قد كفله الدستور المصري؛ ومن ثم وجب توفير الفرص التعليمية وإتاحتها لجميع المواطنين بقطع النظر عن الفئة التي تنتمي لها.

فمن المسلم به أنه لا يعلو مجتمع فوق مستوى أفراده، كذلك أن كل فرد في المجتمع عضو فاعل فيه، فلا يفرض على الدولة إتاحة فرص تعليمية فحسب ولكن يّعد حقاً من الحقوق الأساسية للمواطنين إتاحة فرص تعليمية متساوية لكل فرد في المجتمع تمكنه استعداداته وقدراته على الاستمرارية في التعليم، لا يعوق ذلك جنس أو فقر أو لغة أو دين أو انتماء سياسي، فيصبح معيار الحصول على تعليم مستمر هو القدرات ومعيار التفوق هو المهارة والكفاءة.

فالتعليم لا زال هو الوسيلة الوحيدة للفئات الفقيرة والمهمشة لرفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي؛ لذلك لا ينبغي أن يكون التعليم حكراً على بعض الأفراد، لكن يجب أن تتاح الفرص التعليمية للعناصر الصالحة لها والقادرة عليها دون معوقات.

أولاً: مفهوم الإتاحة وعلاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به :-

مع مناداة اليونسكو منذ عام ٢٠٠٨ بحركة التعليم للجميع برزت على السطح التربوي العديد من المفاهيم وطيدة الصلة مثل مفاهيم الإتاحة ، والحق في التعليم ، والمساواة ، والعدالة في توزيع الفرص التعليمية ، ومجانية التعليم .....

وغيرها الكثير من المفاهيم التي تطالب بحق الإنسان في التعليم ، وإتاحته للكثير من المحرومين والمهمشين في كافة أنحاء العالم خاصة داخل دول العالم الثالث.

ومن ثم يشير مصطلح " الإتاحة " إلى توفير فرصة ، وفي مجال التعليم معناه توفير فرصة تعليمية للجميع بالمجان ووصول الخدمة التعليمية إلى كافة الفئات المحرومة والمهمشة بفعل الحروب والأزمات الاقتصادية والهجرة والفقر والمعاناة والتفرقة العنصرية وغيرها من الأسباب التي تقف حائلا" دون توفير فرصة تعليمية متميزة للشعوب والمجتمعات المحرومة من التعليم [٨]

ولا تعني إتاحة الفرص التعليمية بالتعليم العالي أن يكون التعليم متماثلاً للجميع بل تعني أن يكون التعليم متوفراً بالتساوي لكل المؤهلين الذين لديهم القدرة على الاستمرارية في التعليم مما يتطلب إزالة كل أنواع التمييز[٩].

أولاً: مفهوم الإتاحة Availability

تُعرف الإتاحة في اللغة بأنها: "أتاح له الفرصةَ قدّرها له وهيّأها، يسّرها له وجعلها في متناول يده، أي أتيحت له الظروف للنجاح في مسعاه، وإتاحة الفرصة: تهيئتها" [١٠] ، ويشير المعجم الوجيز بأن (تاح) له الشيء، تيحاً: تهيأ، وله الأمر: قدر عليه، أما إتاحة: قدره، وهيأه، ويعرف المعجم المعاصر الإتاحة بأنها: "تيسير الأمر وجعله في متناول اليد"[١١].

وتُعرف الإتاحة اصطلاحاً بأنها: "تمكين الفرد من ممارسة مهارات أو سلوكيات معينة في بيئة تفاعلية خالية من المخاطر، وتوسيع الفرص أمامه للحصول على حقوقه المشروعة""[١٢].

وتُعرف الإتاحة اصطلاحاً بأنها:"توفير فرصة تعليمية مناسبة لكل فرد يضمن من خلالها اكتساب القدرات والمهارات التي تعينه على الاندماج الفعال مع أقرانه في عمليات الإبداع المعرفي، إنتاجاً واستخداماً، توظيفاً ومعالجة وتخزيناً" [١٣]،كما تصبح

أحد أهم معايير جودة التعليم العالي وفعاليته،ووفق هذا التصور تشير إلى مدى القدرة على إتاحة مثل هذه الفرص لكل صاحب حق مشروع فيها.

وفي مجال التعليم يعني مفهوم الإتاحة:"توفير فرصة تعليمية للجميع بالمجان، ووصول الخدمة التعليمية إلى كافة الفئات المحرومة، والمهمشة بفعل الحروب، والأزمات الاقتصادية، والهجرة، والفقر، والمعاناة، والتفرقة العنصرية، وغيرها من الأسباب التي تقف حائلاً دون توفير فرصة تعليمية متميزة للشعوب، والمجتمعات المحرومة من التعليم"[١٤].

ويشير مفهوم الإتاحة في التعليم العالي إلى مسئولية المجتمع عن توفير فرصة التعليم العالي أمام كل صاحب حق فيه، طالما كانت لدى هذا الفرد الرغبة في الحصول على هذا النوع من التعليم، ويمتلك القدرة على الإفادة من هذه الفرصة في تطوير ذاته، وتنمية معارفه، وصقل مهاراته[١٥].

ويشير مفهوم إتاحة التعليم إلى: "حصول طالب المعرفة في مؤسسات التعليم على حقه في التعليم بغض النظر عن الفوارق العرقية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو غير ذلك من صور التميز والتفرقة باستثناء معيار الجدارة العلمية" [١٦].

كما يشير مفهوم الإتاحة في التعليم العالي إلى:"إتاحة فرص تعليمية لكل طالب بمؤسسات التعليم العالي حسب قدراته واستعداداته، ويتضمن ذلك توفير الخدمة التعليمية وتماثلها بين المناطق المختلفة"[١٧].

كما تُعرف إتاحة التعليم بأنها: ضرورة إزالة أية معوقات من شأنها أن تحول بين الطالب وبين حقه المشروع في الحصول على هذه الفرصة التعليمية" [١٨].

يتضح مما سبق أن مفهوم الإتاحة في التعليم العالي يعني: "توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الطلاب بمؤسسات التعليم العالي وفقاً لقدراتهم المعرفية وميولهم واتجاهاتهم واستعداداتهم"، كما يتضح أن مفهوم إتاحة التعليم بمؤسسات

التعليم العالي يكتسب مقاصده وغاياته الإنسانية من خلال تحقيقه لعدة مفاهيم وثيقة الصلة به فمفهوم تحقيق الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي يتمثل فيما يلي:

١- تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم العالي:ويعني ذلك حق المساواة بين جميع أبناء الوطن في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، والحصول على فرص تعليمية متكافئة، طالما كانت لديهم الرغبة وتوافرت لديهم القدرة للاستفادة منها.

٢- دعم مفهوم العدالة الاجتماعية:ويعني ذلك إتاحة فرص حقيقية للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي أمام جميع أبناء المجتمع تصبح بمثابة آلية فاعلة في حصول كل منهم على فرصة عمل حقيقية، خاصة في ظل تطور مفهوم العمل ومهاراته وآلياته، وارتباط العمل بالعلم والتعليم،وذلك لتمكين الفرد من الاندماج الحقيقي في جهود التنمية.

٣- ترسيخ مبدأ التعليم المستمر:ويعني ذلك توفير وسائل وأساليب تعليمية فعالة لترسيخ مبدأ التعليم المستمر وتمكين الفرد من تحصيل التعليم في كل زمان ومن أي مكان حتى يصبح مبدأ الإتاحة واقعاً ملموساً.

ثانياً: العلاقة بين مفهوم الإتاحة وما ارتبط به من مفاهيم أخرى:-

يبدو لنا أن هناك ثمة علاقة واضحة وقوية بين مفهوم إتاحة التعليم العالي وبعض المفاهيم الأخرى المرتبطة به، والتي ربما تكون أبعاداً لعملية الإتاحة نفسها؛ تلك المفاهيم التي تناولتها الكثير من الأدبيات والدراسات التربوية، فليس من المغالاة إذا تطرقنا إلى القول بأن هذه المفاهيم تعد أساساً لمفهوم إتاحة التعليم العالي، فهدفت دراسة هذه المصطلحات في ضوء مفهوم الإتاحة الكشف عن مضامينها التربوية والاجتماعية المختلفة ومن ثم التوصل إلى تحليل العلاقة بينها وبين تحقيق الإتاحة خلقاً لفرص حقيقية في سياسة التعليم الفعلية للتعليم العالي بما يضمن ترسيخ مبدأ الإتاحة في التعليم العالي.

١- الحق في التعليم The Right To Education :-

إن الحق في التعليم في الاصطلاح يأتي ضمن مجموعة الحقوق والحريات الفردية العامة والخاصة ،وهذه حقوق طبيعية للإنسان، والتي نشأت معه قبل إنشاء الدولة نفسها، وهي تحتاج تدخل الدولة من أجل المحافظة عليه، بمعنى تتطلب من الدولة تدخلاً إيجابياً، حيث يحتاج الحق في التعليم إلى جهود حثيثة، وتضافر للموارد، وتدخلاً مكلفاً من قبل الدولة لتحقيقه وتأمينه لكل فرد [١٩].

ويتضمن الحق في التعليم:"الحق في المساواة في الفرص في كافة الأحوال وفقاً للمواهب الطبيعية والمميزات والرغبة في الانتفاع بالموارد التي توفرها الدولة أو المجتمع، ولكل فرد الحق في تلقي تعليم مجاني على الأقل في التعليم الأولي" [٢٠].

ويعني الحق في التعليم "حق كل فرد في الحصول على التعليم على أساس تكافؤ الفرص، والمساواة دون تمييز على أي أساس، وتحقيقاً لهذا الهدف يجب أن يكون التعليم متاحاً ومتوفراً وجامعاً لجميع الأفراد" [٢١].

ويُعرف الحق في التعليم بأنه: "حق الطالب في أن يتلقى العلم، وأن يختار نوعية التعليم الذي يتلقاه، وأن يتمتع مع غيره من المواطنين بفرصة متساوية في تلقي العلم إلى أقصى حدود التعليم دون تمييز بسبب الثروة أو الأصل الاجتماعي أو الجنس أو غيرها" [٢٢].

ويتضح من تحليل ما سبق رصده من مفاهيم الحق في التعليم أنه حق ممنوح لا يقابله أي واجبات أو التزامات على الطالب – سوى واجبه الأساسي وهو حسن استغلال الفرصة الممنوحة له، وعد التفريط فيها أو سوء استخدامها، فالطالب الذي يهمل ويرسب ويتكرر رسوبه دون سبب يضيع على نفسه الفرصة وعلى غيره من المنتظرين والمستحقين لها – ، وهو حق لا يجوز النزول عليه أو التفريط فيه بأي حال من الأحوال، وهو حق متطور يتطور بتطور مستوى تعليم الفرد حسب المراحل التعليمية، وهو حق اجتماعي لا يمكن الحديث عنه أو التمتع به إلا في إطار مجتمعي، وهو حق تتدخل الدولة فيه تدخل مباشر أو غير مباشر.

وكذلك يتضح وجود علاقة تكاملية ومتداخلة بين الحق في التعليم وإتاحته كما يتضح لنا الارتباط المفاهيمي بين مبدأ الإتاحة التعليمية، ومفهوم الحق في التعليم حيث أن توفير الفرص التعليمية المتكافئة لجميع فئات المجتمع دون تمييز تعد من أهم مؤشرات الحكم على تقدم المجتمعات الإنسانية وحصول مواطنيها على حقهم الإنساني في التعليم كذلك فإن مبدأ الحق في التعليم يعد نتيجة منطقية لمبدأ الإتاحة التعليمية.

وقد أشار عمار (٢٠٠٨، ص٤١٢) إلى الارتباط بين مفهوم الحق في التعليم ومفهوم الإتاحة التعليمية في قوله: "أن الإتاحة التعليمية ترتبط بمحورين أساسين هما: الحق والعدل، حيث يمثل الحق في التعليم، والعدل في توزيع الفرص التعليمية للجميع حق إنساني أصيل لا يتم التنازل عنه أو التفاوض حوله أو انتزاعه، فهو حق يتمتع به كافة البشر دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو النوع الاجتماعي أو الطبقة الاجتماعية".

٢- ديمقراطية التعليم Democracy in Education

تُعرف ديمقراطية التعليم العالي بأنها: "تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في مجال التعليم العالي، والاعتراف بحق كل إنسان في المجتمع أن تكون له فرصة تعليمية متكافئة مع ما لغيره من فرص تتناسب مع استعداداته وإمكاناته وقدراته وميوله وحاجاته"[٢٣].

وتعني ديمقراطية التعليم العالي: "إتاحة فرص التعليم العالي كاملة لجميع أفراد الشعب على قدم المساواة، بحيث لا يحول حائل مادي أو طبقي بين الفرد وبلوغ أقصى ما تؤهله له قدراته واستعداداته من تعليم"[٢٤].

كما تعني ديمقراطية التعليم: "إزالة كل المعوقات المادية التي تحول دون إلتحاق أي طالب بمؤسسات التعليم العالي" [٢٥].

وتُعرف ديمقراطية التعليم بأنها: "الاعتراف بحرية الإنسان في اختيار الفرص التعليمية المناسبة لإمكاناته واستعداداته وقدراته، وكذلك حقه في تحرير عقله من الجهل" (٢٦).

كما تُعرف ديمقراطية التعليم بأنها: "تحقيق العدل والمساواة في مجال التعليم، بحيث يتساوى جميع الأشخاص في الحقوق التعليمية والتربوية، ويتساوون في واجباتهم نحو الانتفاع بما يتاح لهم من فرص تعليمية، ونحو النهوض بمجتمعهم"(٢٧).

يتضح مما سبق أن ديمقراطية التعليم العالي تعني:"الاعتراف بحرية وحق الطالب في الالتحاق بالتعليم العالي الذي يمكنه من تنمية شخصيته المتكاملة، وتأكيد مبدأ العدالة والمساواة في توزيع وتوفير الفرص والخدمات التعليمية، وجعل الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي حقاً عاماً لجميع أبناء المجتمعات، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بمعناه الوافي، وصولاً إلى تكوين الفرد الديمقراطي المتشبع بروح وقيم الديمقراطية والملتزم بها في سلوكه وعمله".

ومن هنا نستنتج العلاقة بين إتاحة التعليم وديمقراطية التعليم، حيث تستند ديمقراطية التعليم على الاعتراف بحق الطالب في اختيار نوع التعليم الذي يناسبه بمؤسسات التعليم العالي، في حين أن إتاحة التعليم تعني مدى القدرة على توفير نوع التعليم الذي يحتاجه الطلب بمؤسسات التعليم العالي.

٣- العدالة التعليميةEducational Justice:-

إن النظام التعليمي الذي يمارس العدالة التعليمية هو نظام قوي لمجتمع عادل ومزدهر،حيث تعني العدالة التعليمية: "ضمان إتاحة فرص متكافئة للجميع للحصول على خدمات تعليمية جيدة المستوى دون أي شكل من أشكال التمييز سواء على أساس أو المستوى الاجتماعي أو المنطقة أو أي أساس آخر"(٢٨).

كما تعني العدالة التعليمية: "منح أبناء المجتمع كافة الحقوق التعليمية بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وأن يكون المحك الوحيد في قبول

المتعلمين وانتقالهم بين أنواع ومراحل التعليم هو الاستعدادات والقدرات العقلية شريطة تحديد كل العوامل المؤثرة في الاستعدادات والقدرات" (٢٩).

وتشير العدالة التعليمية إلى: "إتاحة الفرص التعليمية لميول المتعلمين واتجاهاتهم بحيث يصل كل فرد إلى أقصى ما توصله إليه ميوله وقدراته، وأن يكون التكافؤ لكافة أبناء الشعب بالتساوي والعدل، وإعطائهم حرية في اختيار نوع التعليم ومستواه وفق إمكانياتهم وقدراتهم الشخصية، وليس وفق طبقاتهم الاجتماعية وإمكانياتهم الاقتصادية أو أصولهم الوراثية واتجاهاتهم السياسية أو جذورهم المعرفية" (٣٠).

وتُعرف العدالة التعليمية بأنها: "أن توفر الدولة لكل فرد التعليم الذي يتناسب مع قدراته، وأن يتمتعوا بخدماتهم التعليمية التي تقدمها الدولة، بحيث يكون هذا التوزيع توزيعاً عادلاً على الجميع دون تمييز أو تحيز" (٣١).

وتشير العدالة التعليمية إلى: "حق كل فرد في المجتمع تنطبق عليه الشروط المتفق عليها في الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه والتمتع بخدماته بقدر ما تؤهله قدراته الشخصية بغض النظر عن أي عامل خارجي يرتبط بالمستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو النوع، أو الجماعة، أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها" (٣٢).

وتُعرف العدالة التعليمية بأنها: "المساواة في فرص الالتحاق بالنظام التعليمي،ومواصلته، والتقدم في مراحله المختلفة والمساواة في تحمل أعبائه، وفرص الحصول على عوائده"(٣٣).

وبتحليل ما سبق عرضه يتضح لنا جلياً أن العدالة التعليمية تتمثل في:"حق كل طالب تنطبق عليه معايير وشروط القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الحصول على فرصة تعليمية، كما يتضح وجود علاقة تكاملية ومتداخلة بين العدالة والإتاحة، حيث تستند العدالة التعليمية على فكرة أن التعليم حق لكل طالب يجب

توفيره له، في حين أن الإتاحة تأتي خلف العدالة من حيث مدى القدرة على توفير هذا الحق في التعليم لكل طالب تؤهله قدراته واستعداداته لاكتساب هذا الحق".

٤- تكافؤ الفرص التعليميةEqual Educational Opportunities:-

يُعرف تكافؤ الفرص بأنه:"إتاحة فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع بهدف تنمية قدراتهم وميولهم إلى أقصى حد ممكن دون تفرقة بسبب الجنس أو الخلفية الاجتماعية أو العقيدة أو اللون" (٣٤).

وتُعرف تكافؤ الفرص التعليمية بأنها: "إتاحة الفرصة لكل فرد ليقوم بدوره في المجتمع، ويختار نوع التعليم أو المجال الذي يعمل فيه بقدر ما تؤهله استعداداته العقلية وميوله وخبراته"(٣٥).

كما تُعرف تكافؤ الفرص التعليمية بأنها: "المساواة في نسب النجاح المدرسي والمهني بشكل خاص بين مختلف الطبقات"(٣٦).

وتعني تكافؤ الفرص التعليمية: "أن يكون لكل فرد في المجتمع فرصة تعليمية متكافئة مع ما لغيره في بداية الانطلاق ثم في التقدم والنجاح والارتقاء بنفسه من خلال الخدمات التعليمية المتاحة له" (٣٧).

ومن هنا يمكن تعريف تكافؤ الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم العالي بأنها: "إتاحة الفرص التعليمية المناسبة للطلاب في الالتحاق والقبول بمؤسسات التعليم العالي بما يتوافق مع قدراتهم واهتماماتهم وميولهم واتجاهاتهم".

ويرتبط مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بأن يكون التعليم مجانياً وعالمياً وإجبارياً إلى حد ما،ولا يتم استثناء أي فرد من الحصول على الفرص التعليمية لأي سبب وتحت أي ظرف، والاستفادة الاجتماعية المتساوية من القبول بالتعليم العالي،والاستفادة التعليمية المتساوية من مخرجات التعليم، والمعاملة التعليمية المتساوية في كل المؤسسات التعليمية، والتكافؤ في توزيع الموارد والتسهيلات التدريسية

والتعليمية حتى يتمكن كل فرد من الحصول على نفس الفرصة فيصبح معيار التفوق هنا هو القدرات.

ومن هذا التحليل تستنتج الباحثة العلاقة بين إتاحة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، حيث يستند تكافؤ الفرص التعليمية على توفير فرص تعليمية متكافئة ومتساوية لجميع الطلاب عند الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، في حين أن إتاحة التعليم تعني مدى إتاحة هذه الفرص التعليمية لجميع الطلاب حسب قدراتهم واستعداداتهم.

٥- الجودة التعليمية Educational Quality:-

تهدف الجودة التعليمية إلى الارتقاء بالعملية التعليمية وتحقيق نقلة نوعية من خلال تطبيق حزمة من الإجراءات والأنظمة التعليمية وتوثيق للبرامج التعليمية المُختلفة، مما يؤدي إلى تحسين مستوى التعليم، وتعني الجودة التعليمية:"التأكيد على جودة المدخلات، وجودة العلميات، وجودة المخرجات في آن واحد، والانطلاق في ذلك كله من معايير محددة، معروفة ومتفق عليها، ولا يجب التنازل عن الوصول إليها أو المساومة بشأنها" (٣٨).

وتُعرف جودة التعليم بأنها: "عملية توثيق البرامج والإجراءات وتطبيق للأنظمة واللوائح والتوجيهات بهدف تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم والارتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب العقلية، والجسمية، والنفسية، والاجتماعية، والثقافية من خلال إتقان الأعمال وحسن إدارتها"(٣٩).

وتُعرف الجودة التعليمية أيضاً بأنها: "فلسفة إدارية حديثة تأخذ شكلاً أو نهجاً أو نظاماً أدارياً شاملاً قائماً على أساس إحداث تغيرات إيجابية جذرية لكل شيء داخل المؤسسة التعليمية، بحيث تشمل هذه التغيرات الفكر والسلوك والقيم والمعتقدات التنظيمية والمفاهيم الإدارية ونمط القيادة الإدارية ونظم وإجراءات العمل والأداء" (٤٠).

كما تُعرف الجودة التعليمية بأنها: الحصول على متعلمين مؤهلين يساهمون في التنمية الوطنية، وذلك بتطبيق مواصفات ومقاييس ترضي أولياء الأمور وتتوافق مع متطلبات السوق الحديث، وتتماشى مع التقدم التقني في التعليم، وكسب المعرفة والحصول على المهارات بأيسر الطرق، واكتشاف المواهب وصقلها، والبحث عن أحدث النظريات والأساليب الحديثة في التعلم والتعليم والتدريب" (٤١).

من خلال هذا العرض لما تعنيه الجودة التعليمية يمكننا القول بأن هناك ثمة علاقة قوية بين الإتاحة والجودة، بل ليس من المغالاة إذا ذهبنا إلى القول بأن الجودة هي الشق الثاني للإتاحة فتعتبر العدالة والجودة العاملان الأساسيان لنجاح منظومة التعليم العالي، فإذا كانت الإتاحة هي توفير فرص تعليمية متكافئة لكل من تمكنه قدراته واستعداداته انطلاقاً من حقه الاجتماعي الذي أقرته جميع المواثيق والتشريعات الدولية، فشقها الآخر أن نحرص على الجودة التعليمية فمن المعترف به أن منظومة التعليم العالي شهدت توسعاً كبيراً من الناحية الكمية مما حقق فرصاً أعلى للالتحاق بالتعليم العالي ولكن عند قياسها بمدى تحقيق أهدافها نجد عجزها عن تحقيق تلك الأهداف ذلك لغياب متطلبات تحقيق الجودة التعليمية فلكي نوفر فرصاً علينا – في نفس الوقت – أن نضمن جودة هذه الفرص حتى يتفاعل الكم مع الكيف لينتج لنا مخرجاً قادر على المنافسة محلياً وعالمياً.

يتضح مما سبق أن الجودة في التعليم هي ترجمة لاحتياجات وتوقعات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساساً في تعليمهم، حيث تسعى جودة الخدمة التعليمية إلى إعداد الطلاب بسمات معينة تتلاءم مع غزارة المعلومات والتغيرات المستمرة والتقدم التكنولوجي الهائل، حيث لا ينحصر دورهم في تحصيل المعرفة والإصغاء فقط، بل في عملية التعامل مع هذه المعلومات والاستفادة منها بالقدر الكافي لخدمة عملية التعلم.

وتتضح العلاقة بين إتاحة التعليم وجودة التعليم كما يلي:

- ترتبط جودة التعليم بجودة المدخلات والعمليات والمخرجات، بينما إتاحة التعليم ترتبط بجودة المدخلات.
- تقاس جودة التعليم من خلال كفاءة ومهارة المخرجات التي تقدمها إلى سوق العمل، بينما تقاس إتاحة التعليم من خلال عملية القبول والالتحاق بالتعليم العالي، فالإتاحة عملية سابقة للجودة، والجودة مكمله للإتاحة.
- ترتبط جودة التعليم بالعملية التعليمية داخل المؤسسة التعليمية، بينما ترتبط إتاحة التعليم بالعملية التنظيمية لهذا التعليم من خلال القبول والالتحاق به، مما يؤكد على وجود ارتباط وتكامل بينهم.

٦- تدويل التعليم Internationalization of Education:-

تقوم فلسفة التدويل على مجموعة من النظريات الفلسفية والعلمية مثل نظرية تحليل النظم، ونظريتي الحداثة وما بعد الحداثة، ونظرية العلوم البينية والمتداخلة والمتكاملة، ونظرية ريادة المشروعات، ونظرية التسويق، وغيرها الكثير من النظريات(٤٢).

وقد شجع الاتصال المتبادل على ظهور أنماط من التعليم العالي تسهم في إحداث "التلاقح الثقافي"، من خلال الإمكانات التي تتيحها شبكات المعلومات، والاتصالات العالمية، والأقمار الفضائية، والتلفزيون التفاعلي، حيث أبرزت أشكال جديدة من التعليم العالي تتوافق مع روح العصر(٤٣).

ومن ثم فالغرض من التدويل في مجال التعليم هو تسويق الخدمات التعليمية، ونشرها بكافة السبل الممكنة من خلال الإنترنت، والمنح، والمشروعات العلمية، والبحثية، والتطبيقية، والشراكة الدولية، وبروتوكولات التعاون بين الدول بعضها البعض في مجال التعليم(٤٤)، **وتستند عملية تدويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة على ثلاثة معايير كالآتي:**

- الانتقال من غلبة الطابع الرأسي في التعامل والحراك إلى غلبة وسيطرة العلاقات الدولية في اتجاه مساوي.

- الانتقال من الحركة السببية إلى الحركة والتفاعل المنظومي نحو عملية التدويل.

- الانتقال من التخلي والانفصال عن الأنشطة الدولية الثانوية إلى التوجه نحو الأنشطة الرئيسية من أجل تدويل التعليم العالي[٤٥].

وتمكن عملية تدويل التعليم الطلاب من تثقيف أنفسهم بأنفسهم عبر الإنترنت، كما تبث فيهم روح المشاركة مع طلاب آخرين في جامعات أخرى يدرسون نفس المناهج، كما أن التبادل العلمي والمعرفي بين الطلاب يتيح نوع من توطيد العلاقات السياسية والاجتماعية بين الدول الأخرى، ويسهل عملية الحراك كما حدث للطلاب الألمان عند انتقالهم لدول أخرى للتثقيف، والتبادل العلمي من خلال المنح الطلابية[٤٦].

كما أن عملية تدويل التعليم العالي تخلق بدورها مناخ من التنافسية وسط السوق العالمي بما يشتمل عليه من معايير عالمية تحتم ضرورة تجويد المنتج والخدمات المعروضة من أجل البقاء والاستدامة[٤٧].

يتضح مما سبق أن لعملية تدويل التعليم بعداً استشرافياً للمستقبل من خلال توضيح أهم التحديات والتهديدات التي تواجه النظم التعليمية، بحيث يمكن مواجهتها والتنبؤ بغد أفضل لمستقبل التعليم العالي، وهذا ما توفره عملية التدويل،وذلك لأنها تعتمد على إحداث جودة المنتج التعليمي قبل تسويقه وعرضه دولياً.

وتتضح العلاقة بين إتاحة التعليم وتدويل التعليم من خلال ما يلي:

- تستند فلسفة الإتاحة إلى فكرة المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، ومن ثم لا يمكن الفصل بين ما هو محلي وما هو عالمي بين فكرتي

الإتاحة والتدويل، حيث أن الحضارة تبنى على تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة، والتدويل يعنى الانتشار والتكامل والتعددية الثقافية والتسويق لمعالم الإنجازات الحضارية التي تم تشييدها.

- ارتبطت فكرة الإتاحة بفكرة الإقبال المتزايد من الطلاب والطالبات على الالتحاق بالتعليم العالي، ووصول التعليم إلى المهمشين والفقراء،كما ساهمت المجانية في الحصول على العديد من البعثات لأعضاء هيئة التدريس، وهذا يعد دليلاً آخر على أن إتاحة التعليم وتوفيره، أسهمت في تدويله من خلال البعثات والمنح الدراسية، ومن ثم فالعلاقة ارتباطية تكاملية ومتداخلة بين الإتاحة والتدويل.

ثانياً: معايير إتاحة التعليم العالي للطلاب:-

تسعى الدولة جاهدة إلى إصلاح التعليم كأساس للتنمية الشاملة في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، رامية بذلك إلى جعل المنتج التعليمي للمنظومة عالي الجودة قادراً على المنافسة المحلية والإقليمية والدولية والعالمية، وقد تمثلت اتجاهات الدولة في هذا الشأن في التوسع في القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي.

إن إتاحة التعليم للطلاب في مؤسسات التعليم العالي يخضع لمعايير تحرص المجتمعات على تطويرها في ضوء واقعها الذي تحياه، والإيديولوجية التي تعتنقها، وتبعاً لأهداف التعليم فيها، وما يشهده عالمنا المعاصر من متغيرات في مختلف المجالات، يمكن إبراز أهم الاتجاهات الحديثة في معايير إتاحة التعليم في مؤسسات التعليم العالي على النحو الآتي:

١ – مصادر القبول في التعليم العالي:

يعتبر الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها هو المدخل الأساسي للقبول في معظم مؤسسات التعليم العالي، وتؤهل الشهادة الثانوية للقبول بالجامعات

ذات المستوى الرفيع، وفي بعض الدول - كما في مصر - يسمح بقبول طلاب الثانوية الفنية بالجامعات بعد إجراء امتحانات معادلة للشهادة الثانوية العامة[٤٨].

٢ – الخبرة العملية:

يطبق هذا المعيار في بعض مؤسسات التعليم العالي في الدول الاشتراكية مثل (البرتغال، بوليفيا، الاكوادور، فنزويلا)، حيث يكون من شروط التحاق الطالب الحاصل على الثانوية في مؤسسات التعليم العالي قضاء عامين على الأقل في العمل في أحد مراكز الإنتاج في نفس التخصص المراد الإلتحاق به [٤٩].

٣ – تخطي امتحانات القبول:

تعتبر هذه الامتحانات في معظم الأحوال مكملة لشهادة الدراسة الثانوية، وفي أحيان أخرى تعتبر بديلاً، وقد تكون هذه الامتحانات قومية أو إقليمية خاصة على مستوى الكلية أو المعهد الذي يتقدم له الطالب [٥٠].

٤ – إتخاذ مجموع الدرجات كمعيار يؤخذ في الاعتبار عند المفاضلة في القبول مع إضفاء بعض التعديلات

وهو من المعايير الشائعة التي ما زالت تأخذ بها الكثير من الدول، ففي مصر يعتبر المجموع الكلي للشهادة الثانوية دون إضافة أو حذف هو المعيار الأساسي للقبول في مؤسسات التعليم العالي، **فتجرى بعض التعديلات على هذا المعيار بحيث يتم وفقاً لما يأتي:**

- الأخذ بمجموع المواد المؤهلة Boxing للقبول في المؤسسات المختلفة (أي دون اللغات)، ويطبق هذا النظام في الجامعات السودانية وهولندا.
- الأخذ بالمجموع الكلي + مجموع المواد المؤهلة المناسبة للقطاعات المختلفة، وهو ما يسمى بالمجموع الاعتباري، ويطبق هذا النظام في بعض الدول الاشتراكية [٥١].

٥- دراسة مقررات تمهيدية لمدة عام أو أكثر:

يتمثل هذا المعيار في إعداد مناهج على هيئة مقررات تمهيدية للقبول في بعض الجامعات أو المعاهد العليا، ويعتبر اجتياز الطالب لهذه المقررات مكملاً للحصول على الشهادة إتمام الدراسة الثانوية[٥٢].

٦- اجتياز اختبارات القدرات والاستعدادات:

تعقد بعض مؤسسات التعليم العالي اختبارات تقيس قدرات الطالب بالنسبة للكليات التي تتطلب الدراسة فيها استعدادات خاصة مثل كلية الطب، والهندسة، والصيدلة وغيرها[٥٣]، وفي مصر يتم عقد اختبارات قدرات للطلاب الذين يرغبون في الإلتحاق بكليات الفنون الجميلة، والتربية الفنية، والتربية الرياضية، والتربية الموسيقية، وكليات التربية النوعية ولا يتم توزيع الطلاب على هذه الكليات إلا بعد اجتيازهم اختبارات القدرات.

٧- الأخذ بالسجل التعليمي للطالب:

تأخذ بعض الدول بالسجل التعليمي للطالب خلال مراحل الدراسة المختلفة كأحد معايير القبول في مؤسسات التعليم العالي، حيث يفيد في إمكان تشخيص مهارات الطالب الفكرية وقدراته على التحليل والاستنتاج وحل المشكلات، ويتضمن السجل التعليمي نتائج امتحانات الطالب خلال دراسته، والوقوف على الخبرات التعليمية التي اكتسبها والتقارير المدرسية التي كتبت عنه، كما يفيد السجل التعليمي في التعرف على ميول الطالب واتجاهاته والمهارات التي يتقنها والتي لا تعبر عنها الامتحانات في المدارس، وذلك إلى جانب الوقوف على أنشطته المهنية والفنية والرياضية التي يمارسها مما يفيد في توجيه الطالب التوجيه السليم[٥٤].

٨- التحرر من قيود العمر (السن):

أصبح تحديد العمر معياراً غير موجود في قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي في معظم دول العالم حتى ولو تجاوز الطالب عمر الأربعين، وذلك تطبيقاً

لشعار "التعليم من المهد إلى اللحد"، وهذه إضافة جديدة لمفهوم ديمقراطية التعليم، وبذلك يتاح التعليم العالي لجميع الأعمار وبأيسر الشروط، ويتقلص عدد الطلبة المعالين (الذين يعولهم آباؤهم)، وتزداد نسبة العاملين الطلاب الذين هم أصلح للعملية التعليمية بسبب ما يكتسبون من العمل وخبرة الحياة، أو هؤلاء الحاصلين على منح دراسية تمولها المشروعات العامة ومنظمات الأعمال[٥٥].

٩ – الأخذ بمعيار التوزيع الجغرافي:

تقبل مؤسسات التعليم العالي الطلاب من داخل الأقليم الذي تقع فيه المؤسسة، وذلك وفقاً لنتائجهم في الشهادة الثانوية الخاصة بهم، [٥٦]، وفي مصر يتم القبول أقليمياً في كليات التربية والتربية النوعية، حيث يمتنع على الطالب الراغب في الالتحاق بإحدى هذه الكليات إذا لم يكن حاصلاً على الثانوية العامة من نطاقها الإقليمي. وقد قام المجلس الأعلى للجامعات في مصر بإلغاء هذا الشرط مؤخرًا.

١٠ – القياس الحر:

يخصص (٣٥٪) من عدد المقبولين حسب القياس الحر، منهم (١٥٪) حسب المقابلات الشخصية التي تجريها مؤسسات التعلم العالي ذاتها، وتتم المقابلات الشخصية في كل جامعة بواسطة أثنين من أعضاء هيئة التدريس، وإذا كان عدد المتقدمين للمقابلة أكثر من عدد الأماكن المتاحة يتم اختيار من ستجرى لهم المقابلة من خلال القرعة، أما الـ (٢٠٪) من الأماكن الباقية فيتم القبول بها لأسباب خاصة مثل طول فترة الإنتظار، والخبرة في مجال العمل، والخدمة العسكرية، وحالة المعاناة[٥٧].

يتضح مما سبق تعدد وتنوع الاتجاهات الحديثة في معايير إتاحة التعليم للطلاب بمؤسسات التعليم العالي في جميع دول العالم بما يتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يعيشه العالم، ويحقق المساواة والعدالة الاجتماعية والنزاهة والشفافية من خلال جدارة وكفاءة الطلاب في قبولهم والتحاقهم بمؤسسات التعليم العالي وفقاً لاستعداداتهم وقدراتهم العقلية واتجاهاتهم وميولهم.

ثالثاً: سياسة القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في مصر:

لقد حظيت قضية القبول بالتعليم العالي باهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين لما لها من أهمية كبيرة في تحديد مدخلات التعليم العالي، وما يترتب عليها من مخرجات، حيث يُعد التعليم الثانوي الحلقة الوسطى التي تعد مخرجاتها مدخلات التعليم العالي، ولذلك فإن هناك علاقة تأثير وتأثر بين التعليم الثانوي والعالي، إذ تنعكس الخصائص البنيوية ودرجة الجودة النوعية في التعليم الثانوي على مدخلات التعليم العالي من الطلاب.

وتُعد سياسة القبول العملية التي يتم من خلالها اصطفاء الطلاب للدخول في التعليم العالي، كما تشتمل سياسة القبول على كل الأنشطة والسياسات والإجراءات والممارسات المرتبطة بقبول الطلاب في التعليم العالي [٥٨].

ويرجع الاهتمام بقضية القبول بمؤسسات التعليم العالي المصرية سواء من قبل المعنيين بأمره والقائمين عليه أو المستفيدين منه إلى أن القبول في حد ذاته يعد من الأدوات الرئيسية لتنظيم التعليم العالي والمراحل السابقة عليه كماً وكيفاً، إذ أن النظم والسياسات المنظمة للقبول بالتعليم العالي تعتبر محدداً رئيساً لعدد الطلاب المقرر قبولهم ومدى تحصيلهم للمعارف، وتعلمهم للمهارات واكتسابهم للخبرات، فسياسة القبول في التعليم العالي تمتد إلى مخرجات هذا التعليم، فوفقاً إلى سياسة القبول ونتائجها في خريجي التعليم العالي وتوزيعهم على الاختصاصات المختلفة تحصل الملاءمة الكمية مع حاجات المجتمع من فئات الخريجين، أو بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، أو يصل الأمر إلى البطالة وآثارها السيئة على الأفراد والمجتمع، ووفق سياسة القبول ونتائجها في مستوى التحصيل والتأهيل المهني تحصل الملائمة النوعية لمتطلبات العمل من الكفاءات، وبالتالي ارتفاع الإنتاجية والإنتاج [٥٩].

وقد مرت سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي المصرية بتطورات طفيفة منذ إنشاء مكتب تنسيق القبول بالجامعات في عام (١٩٥٦)، ولكنها في جملتها لم تخرج

عن درجات الطالب في امتحان الثانوية العامة بتقسيماتها المشهورة عبر الزمن: (علمي، أدبي، رياضيات)، وشاع لفترة في الماضي ما يسمى بالمجموعة الشاملة، وغير ذلك من المسميات التي تدور كلها في فلك المجموع الكلي لدرجات الطالب في الثانوية العامة، رغم الأخذ لفترة من الزمن بنظام المواد المؤهلة للقبول بالتعليم العالي بالإضافة إلى المجموع الكلي، ورغم التركيز في أوقات أخرى على التوزيع الجغرافي والإقليمي بالإضافة إلى مجموع الثانوية العامة [٦٠].

ويعتمد القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في مصر حالياً على مجموع الطالب في امتحان إتمام التعليم الثانوي القومي المعروف بامتحان الثانوية العامة، ويعقد هذا الامتحان بصفة سنوية، وتقوم بتنظيمه وزارة التربية والتعليم، ويمكن للطلاب الذين يجتازون هذا الامتحان بنجاح أن يتقدموا بشغل أماكن بمؤسسات التعليم العالي عن طريق مكتب التنسيق المركزي الذي يتولى مهمة توزيع الطلاب على مؤسسات معينة **آخذاً في الاعتبار المعايير الآتية:**

١- الحد الأقصى لعدد الطلاب المقرر قبولهم في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، وعادة ما يقرر هذا العدد وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للجامعات.

٢- ترتيب مجاميع الطلاب المرشحين الراغبين في القيد ببرامج التعليم العالي نفسها.

٣- **ترتيب رغبات الطلاب المرشحين**[٦١].

والأساس الذي يتم عليه توزيع الطلاب لا يتسم بالشفافية، لأنه يقوم على اختيار الطلاب بناءً على مجموع الثانوية العامة، ويبدو أنه يعكس بشكل كبير هيكل تشكيل الهيئة الأكاديمية للمؤسسات داخل نظام مدفوع بالعرض أكثر منه مستجيب لطلب الدارسين.

ويقدم الطلاب رغباتهم من المؤسسات والبرامج إلى مكتب التنسيق، حيث يتم توفيقهم في برنامج معين اعتماداً على نتائجهم في الامتحان، وعلى الرغبات التي أعربوا عنها، غير أنه في واقع الأمر يتم توزيع الطلاب على إحدى المؤسسات المحلية، ويكون لزاماً على تلك المؤسسة أن تقبل الطلاب الذين تم توزيعهم عليها، وإذا كان عدد الطلاب الذين أبدوا رغبة في الالتحاق ببرنامج معين أكبر من عدد الأماكن التي تخصصها المؤسسة لهذا البرنامج، فعندئذ يتم توزيع العدد الزائد من الطلاب على أماكن أخرى داخل المؤسسة نفسها، ولا يكون أمام الطلاب خيار لتحديد رغبة ثانية أو ثالثة سواء بالنسبة للمؤسسة أو البرنامج(٦٢).

وللمعاهد والجامعات الخاصة حرية عقد امتحانات الالتحاق في إطار الحد الأدنى من المجاميع لكل تخصص حسب ما يحدده المجلس الأعلى للجامعات، وامتحانات القبول التي تعقدها المؤسسات الخاصة هي أساساً اختبارات في مستوى الكفاءة في اللغات الأجنبية لضمان أن يكون لدى الملتحقين الحد الأدنى من المستوى المطلوب لمتابعة الدراسة بلغة أجنبية، ويمكن للطلاب - في حالة المؤسسات الخاصة - أن يتقدموا لمؤسسات وبرامج عديدة.

والطلاب المغتربين الذين يحصلون على الثانوية من أحدى الدول الأجنبية أو العربية يشترط لقبولهم بالجامعات المصرية ما يلي:

١- أن تكون هذه الشهادات تؤهل الحاصلين عليها للالتحاق بجامعات الدولة المانحة لها (ويتم التأكد من ذلك

من خلال خطابات رسمية من كل من المستشار الثقافي المصري بالدولة المانحة أو المستشار الثقافي للدولة المانحة بمصر.

٢- استيفاء المواد المؤهلة الإجبارية والشروط الخاصة للقبول بالكلية التي يرغبون في الالتحاق بها بالجامعات المصرية.

٣- يكون نظام قبول الشهادات وترتيب الطلاب الحاصلين عليها بالجامعات والمعاهد المصرية وفق الضوابط المطبقة في الدولة المانحة للشهادة عند قبولهم بجامعات هذه الدولة، وبعد استبعاد الدرجات الحاصل عليها الطالب في المواد الثقافية والدينية.

٤- يشترط الالتزام بتعليمات وزارة التربية والتعليم المصرية فى شأن استيفاء متطلبات معادلة الشهادات الثانوية الأجنبية.

٥- يشترط فى جميع الشهادات الأجنبية استيفاء المواد المؤهلة للقبول بالكليات والمعاهد المراد الالتحاق بها، ويفرض على الطالب أداء امتحان فى اللغة العربية والدين ولا يمنح الطالب درجة البكالوريوس أو الليسانس إلا إذا أدي الطالب بنجاح الامتحان فيهما أمام لجان الثانوية العامة المصرية بوزارة التربية والتعليم.

٦- لا تحتسب مادة العلوم العامة أو اللغة العربية أو الدين أو التربية الرياضية أو العلوم العسكرية أو الموسيقى ضمن المواد المؤهلة الأساسية أو الاختيارية، ما لم يذكر خلاف ذلك في قواعد قبول كل الشهادات الموضحة بعد.

٧- الطالب الذي لا يؤدى بنجاح امتحان فى مادتي اللغة العربية والتربية الدينية أمام لجان امتحان الثانوية العامة المصرية، أو طبقاً لقاعدة من قواعد قبول حملة الشهادات الأجنبية (سواء كان الطالب قد حصل على شهادته المعادلة الأجنبية من داخل مصر أو من خارجها من أي دولة من الدول الأجنبية أو العربية عليه أن يؤدى امتحانا تكميلياً فى هاتين المادتين والذي يعقد بالجامعة ولا يمنح درجة الليسانس أو البكالوريوس إلا بعد اجتيازه هذا الامتحان بنجاح، وعلى شئون الطلاب بالكليات والمعاهد مراجعة ملف أوراق الطلاب الحاصلين على الشهادات الأجنبية للتأكد من أجتيازهم لهذه المواد من عدمه واتخاذ اللازم وذلك فى ضوء قرار المجلس الأعلى للجامعات بجلسته رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٥ وقرارات وزارة التربية والتعليم الصادرة فى هذا الشأن.

٨- قرر المجلس الأعلى للجامعات بجلسته رقم (٤٠٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٨) الموافقة على إعفاء الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية الإنجليزيةIG من الدول العربية من أداء الامتحان التكميلي فى مادتي اللغة العربية والتربية الدينية إذا اجتازوا بنجاح الإمتحان المقرر فى هاتين المادتين ضمن امتحانات شهادة الثانوية العربية المعادلة وقدموا من خلال وزارة التربية والتعليم بهذه الدول ما يفيد نجاحهم فى هذه المواد فى مستوي الثانوية العامة.

٩- يتم اعتماد جميع الشهادات الثانوية المعادلة الممنوحة من المدارس الدولية داخل جمهورية مصر العربية أو الممنوحة من خارج جمهورية مصر العربية وصدر لها قرارات وزارية من وزارة التربية والتعليم المصرية بمعادلتها بالثانوية العامة المصرية، على أن يشمل خاتم الاعتماد كافة متطلبات الحصول على مراحل التعليم قبل الجامعي، وأنها مؤهلة للقبول بالجامعات والمعاهد المصرية.

١٠- يقوم مكتب التنسيق بقبول الطلاب الناجحين فى دوري مايو أو يونيو فقط من كل عام ويحق لهؤلاء الطلاب التقدم للمكتب فى عام حصولهم على المؤهل فقط.

١١- الطلاب الناجحون فى أي شهادة من الشهادات الأجنبية في أي امتحان بعد امتحان دوري مايو أو يونيو، كدور شهر أكتوبر مثلا أو نوفمبر أو يناير، أو الذين يستوفون عدد المواد المطلوبة فى شهادة الثانوية الإنجليزية IG، أو الذين يحصلون على الحد الأدنى المطلوب فى درجات امتحانات فى شهادة الثانوية الأمريكية، بعد امتحان دور يونيو، لا يقبلون في الجامعات أو المعاهد في نفس العام الجامعي وعليهم التقدم في العام الجامعي التالي مباشرة.

١٢- الطلاب الذين لم يستكملوا شرط مرور الثلاث سنوات بعد حصولهم على شهادة الإعدادية المصرية، أو الذين لم يستكملوا التسلسل الدراسي المطلوب، يتم قبولهم في العام الذي يستوفون فيه الشروط المطلوبة، ولا تعتبر شهادتهم من سنوات سابقة، ويخضعون لشروط وقواعد سنة التقدم [٦٣].

أما الطلاب الذين ينتمون إلى مسار التعليم الثانوي المهني، ويرغبون دخول التعليم العالي فعليهم أن يعتمدوا على مجموع درجاتهم في امتحان السنة النهائية، والأماكن المتاحة لهم في المؤسسات الحكومية محدودة بما تقرره وزارة التعليم العالي، ويمكن أن تكون المؤسسات الحكومية أكثر مرونة في إلحاق هؤلاء الطلاب بها[٦٤].

ومن أهم الضوابط لتنسيق سياسية قبول المتقدمين من الطلاب الناجحين في امتحان شهادة الثانوية العامة على مؤسسات التعليم العالي المختلفة ما يلي:

١- حاجة المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة من التخصصات وفق خطة التنمية واحتياجات السوق المحلية والعربية.

٢- الإمكانيات المتاحة لكل مؤسسة من طاقة بشرية ومعامل دراسية وقاعات للمحاضرات وأجهزة تعليمية وغير ذلك.

٣- الموقع الجغرافي للمؤسسة التعليمية وارتباطه بالكثافة السكانية وبنوعية الدراسة بها.

٤- القدرات والمهارات الخاصة التي تتطلبها طبيعة الدراسة في بعض مؤسسات التعليم العالي.

٥- رغبة الطلاب وفق المجموع الكلي للدرجات في امتحان الثانوية.

٦- معادلة الشهادة التي يحصل عليها من الدول العربية أو الأجنبية وفق معايير خاصة.

٧- أحقية طلاب التعليم الثانوي الفني الناجحون بمجموع مرتفع في الدبلوم في مواصلة الدراسة بالكليات الجامعية المناظرة.

ويمتاز نظام تنسيق القبول بمؤسسات التعليم العالي المختلفة بمصر بعدة مزايا منها ما يلي:

١- البساطة والسهولة التنظيمية، إذ أنها لا تتطلب أكثر من إعداد استمارة تثبت فيها جميع التخصصات المتوافرة في الجامعات، وما على الطالب سوى ترتيبها حسب تفضيله لاختصاص ما طبقاً للشروط المعلنة، وتقدم هذه الاستمارات كمدخلات للحاسب الآلي لمعالجتها وفق برنامج خاص مُعد لهذا الغرض، وإعلان ترشيحات الطلاب بيسر وسهولة بعد ذلك.

٢- لا مجال للتلاعب أو ممارسة الضغوط الشخصية للقبول خلافاً للضوابط، نظراً لأن العملية تتم بصورة آلية.

٣- تحقيق العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع وتأمين حقهم المشروع بالانتساب إلى مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمعدلاتهم(٦٥).

وترى الحكومة والجمهور أن النظام الحالي للالتحاق بالتعليم العالي يتسم بالشفافية والعدالة، ومع ذلك فإنه لا يعتبر نظاماً صالحاً لوضع الطلاب على مسار الدراسة المناسب في التعليم العالي، وتدل المؤشرات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على أنه لا توجد علاقة قوية بين نتيجة امتحان إتمام التعليم الثانوي وبين أداء الطالب بعد ذلك في الجامعة.

ومن أهم سلبيات سياسة القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في مصر ما يلي:

١- السماح في بعض الأحوال لطالب أن يحتل مكاناً في مؤسسة تعليمية كان من المفروض أن يشغله طالب آخر أكثر منه أهليه بسبب التفضيل فقط بمعيار المجموع الكلي للدرجات للناجحين في الثانوية العامة.

٢- انصراف الطلاب عن التعليم إلى محاولة جمع أكبر قدر من الدرجات في المرحلة الثانوية، حيث أنها وسيلة المفاضلة للإلتحاق بالتعليم العالي، وتقاس كفاءة مدرس المرحلة الثانوية بعدد الطلاب الذين التحقوا بكليات القمة من بين هؤلاء الذين كانوا ينتظمون في الدروس الخصوصية لديه.

٣- السماح للبعض من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بمجموع متواضع بالإلتحاق بكلية من كليات القمة، وذلك بالإلتحاق بكلية مناظرة بدولة خارجية ثم التحويل لذات الكلية بإحدى المؤسسات المصرية، كما أن هناك إمكانية لحصول طالب على الثانوية العامة بمجموع مرتفع من دولة عربية يمكنه الإلتحاق بالكلية التي يرغب فيها.

٤- قبول طلاب في اختصاصات لا يرغبون فيها، وإنما قادتهم إليها مجاميع درجاتهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى إخفاقهم في هذه التخصصات فيما بعد أو اجتيازهم متطلباتها بأدنى المستويات في أحسن الأحوال.

٥- احتكار تخصصات معينة كالطب والهندسة لذوي المعدلات العالية وحرمان التخصصات الأخرى منها (العلوم، التربية، الصيدلة)، وهذه لا تقل أهمية عن الطب والهندسة في تنمية المجتمع[٦٦].

٦- وجود تباين كبير بين المدارس الثانوية من منطقة إلى أخرى داخل المحافظة الواحدة، ومن حي إلى آخر داخل المنطقة الواحدة، وإضافة إلى ذلك يحرم الطلاب الفقراء من بعض المزايا بسبب تلقيهم التعليم في مدارس ذات مستوى أداء منخفض، وبسبب مواردهم المحدودة جداً والتي لا تمكنهم من تحمل أعباء الدروس الخصوصية، في حين أن الطلاب المنتمين إلى العائلات المتيسرة يستطيعون الالتحاق بمدارس أفضل، ولديهم وقت أكبر للدروس الخصوصية، والتدريب لغرض الامتحان، والتدريب على استراتيجيات أداء الامتحان[٦٧].

٧- يسمح نظام مكتب التنسيق في مصر حالياً لمعظم الحاصلين على الثانوية بالقبول والالتحاق في مؤسسات التعليم العالي دون مراعاة شروط الكم أو الكيف ودون مراعاة الاحتياجات المطلوبة، مما ترتب على ذلك ضعف المستوى العلمي من ناحية، وزيادة عدد الطلاب في تخصص بعينه دون آخر من ناحية أخرى، ويؤدي ذلك في النهاية إلى التحاق كثير من الخريجين بوظائف

وأعمال لا تتناسب مع تخصصاتهم وقدراتهم، وما يترتب على ذلك من ضياع للوقت والجهد، وضياع لطموحات الأبناء والمجتمع [٦٨].

وبصفة عامة يوجد شعور عام بعدم الارتياح إزاء نظام القبول والالتحاق الذي يعتمد اعتماداً كلياً على امتحانات إتمام المرحلة الثانوية كأساس وحيد للقبول في التعليم العالي، حيث تعكس نتائج الامتحان فروقاً في عوامل الإدخال مثل الظروف الأسرية، وجودة المدرسة، والحصول على الدروس الخصوصية، ولا تضع هذه العملية الطلاب في الأماكن المناسبة لهم، كما أنها تتجاهل قدراتهم الكامنة، ولا يمكن التعويل عليها في التنبؤ بأدائهم الأكاديمي التالي في مرحلة التعليم العالي.

ويمكن إبراز أهم العوامل المؤثرة في تحديد سياسة القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في مصر على النحو الآتي:

١- المفاهيم الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تعطي للمؤهل العالي قدسية وقيمة بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى، مما يزيد من الاندفاع والضغط والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، حيث تعتبر الدرجة الجامعية عاملاً أساسياً وهاما في التقدير الاجتماعي للفرد.

٢- سياسة الأجور التي تقوم على أساس ربط الأجر بالشهادة الحاصل عليها العامل بصفة رئيسية وليس على أساس العمل الذي يؤديه ونوعيته، فالحصول على درجة جامعية يفتح الطريق أمام الفرد إلى درجات مالية أعلى حتى يصل إلى وظائف الإدارة العليا، الأمر الذي أدى إلى الاندفاع والإقبال على التعليم العالي.

٣- التدخل السياسي في سياسة القبول من أجل إرضاء الجماهير، وذلك بالضغط على مؤسسات التعليم العالي لقبول أكبر عدد ممكن من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بصرف النظر عن الإمكانات المادية المتاحة.

٤- إلزام الطالب بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في ذات العام الذي حصل فيه على شهادة الثانوية العامة، فإذا لم يتيسر له ذلك ضاعت عليه فرصة الالتحاق بالتعليم العالي لاغتنام الفرصة، الأمر الذي يؤثر بالسلب في تخطي سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي(٦٩).

رابعاً: معوقات تحقيق الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي المصري:-

قد التزمت معظم الدول النامية بما فيها مصر بتوفير التعليم المجاني لجميع مواطنيها في مستوياته المختلفة كافة، ويستمر التعهد بهذا الالتزام حتى اليوم، كما يتبين أن الحكومة المصرية لا تزال المزود والممول الرئيسي للتعليم بما فيه التعليم العالي، **إلا أن التعليم العالي في مصر يواجه العديد من المشكلات التي تعيق تحقيق إتاحة التعليم بمؤسسات التعليم العالي، ومن هذه المعوقات ما يلي:**

١- المعوقات الاقتصادية

يمثل ارتفاع معدلات الفقر في مصر خلال العقد الماضي أحد العقبات التي تحول دون الوصول إلى مزيد من العدالة في الالتحاق بالتعليم العالي في مصر على الرغم من مجانية التعليم في جميع المراحل، حيث زاد الإنفاق العائلي على التعليم منذ الثمانينيات، ويرجع هذا بصفة رئيسية إلى انتشار الدروس الخصوصية وانتشار مجموعات التقوية الخاصة في المدارس، لذا ينفق الأغنياء جزءً أكبر من الفقراء على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، ولذلك يعاني طلاب الأسر منخفضة الدخل من الحرمان من الالتحاق والقبول في التعليم العالي نظراً لارتفاع تكاليف الدروس الخصوصية في المرحلة الإعدادية والثانوية(٧٠).

كما يتطلب الالتحاق بالبرامج الموازية في معظم الجامعات الحكومية إلى سداد مصروفات مرتفعة نظير تقديم خدمة تعليمية عالية الجودة بالمقارنة بالبرامج المعتادة شبه المجانية التي تقدم خدمات تعليمية أقل جودة، ومن ثم فأن الطلاب الفقراء يحصلون على تعليم أقل جودة ويكتسبون مهارات لا تتناسب مع الاحتياجات

الفعلية لسوق العمل التنافسي ولعملية التنمية بشكل عام، وهو ما يجعلهم أكثر عرضه لخطر البطالة، ويجعل العائد الاقتصادي الذي يحصلون عليه نتيجة التعليم أقل من نظرائهم من خريجي البرامج الموازية [٧١].

يتضح مما سبق أن زيادة تكاليف التعليم أدت إلى استبعاد الطلاب الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل هذه التكاليف في نهاية مرحلة التعليم الأساسي قبل التسرب من التعليم أو الالتحاق بالتعليم الفني، وبالتالي عدم التحاقهم بالتعليم العالي، مما يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص في إتاحة التعليم العالي.

٢- المعوقات الاجتماعية

للخلفية الاجتماعية (الطبقة الاجتماعية، المستوى الاجتماعي، التنشئة الاجتماعية) تأثير واضح على التحاق الأبناء بالتعليم العالي من خلال المساعدة والتشجيع اللذين يحصل عليهما الفرد من الوالدين، وبالتالي فإن عدم تكافؤ الفرص في التحصيل التعليمي الملاحظ في مصر يرجع إلى عدم حصول الطلاب على مساعدة كافية من الأهل على مجاميع تؤهلهم للوصول إلى التعليم العالي [٧٢].

كما تعتبر الزيادة السكانية من أبرز التحديات التي تعيق عملية التنمية وتعيق زيادة فرص التعليم العالي، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للحد من هذه المشكلة إلا أن معدل النمو السكاني ما زال مرتفعاً، مما يقلل من معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بصورة مرضية [٧٣].

يتضح مما سبق أن المستوى الاجتماعي للوالدين له أثر كبير على قبول وإلتحاق الأبناء بالتعليم العالي، حيث يعيق المستوى الاجتماعي المنخفض الإلتحاق بالتعليم العالي، وبالتالي عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الطلاب في المجتمع، مما يؤدي إلى استحواذ أبناء الطبقات العليا في المجتمع على الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم العالي.

٣- المعوقات التعليمية

تتمثل في قلة كفاءة أداء منظومة التعليم في مراحله المختلفة بعامة ومرحلة التعليم العالي بشكل خاص سواء الكفاءة الداخلية أو الكفاءة الخارجية، وتظهر عدم الكفاءة الداخلية في انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم، وعدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، وارتفاع معدلات التسرب والرسوب، وعدم الرضا عن التجربة التعليمية بصفة عامة نتيجة عجز تمويل التعليم العام، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والاعتماد على الكتب الخارجية، وترتبط الكفاءة الداخلية بانخفاض معدلات الرسوب والتسرب بشكل أساسي.

ويتضح مما سبق أن المستوى التعليمي لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى الاعتماد على التعلم الذاتي، مما يحرم أبناء الطبقات الفقيرة من مواصلة تعليمهم، وبالتالي زيادة نسبة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة.

٤- المعوقات الجغرافية

تؤدي الحواجز الجغرافية إلى عدم إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم العالي،وذلك لعدم توافر مدارس التعليم الثانوي العام في العديد من القرى، وانخفاض جودة وسوء ظروف مدارس التعليم الحكومي في المناطق الريفية، وتركز فرص العمل في المحافظات والمناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية[٧٤].

ويتضح مما سبق انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في المناطق الريفية، حيث يتعين على الطلاب المقيمين في المناطق الريفية ترك موطنهم من أجل الالتحاق بالتعليم العالي والعثور على فرصة عمل بعد التخرج، مما يشير إلى عدم إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم العالي بين المناطق الجغرافية المختلفة.

خامساً: مقترحات تحقيق الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي:-

إن الوضع الراهن لمنظومة التعليم الحالي يشير إلى أن هناك عدد من التحديات الداخلية التي تواجه المنظومة؛ منها تزايد الفجوة بين العرض والطلب من

خريجي التعليم العالي، فالطلب على التعليم العالي في تزايد مستمر نتيجة لتزايد الشريحة العمرية من (١٨ : ٢٢)، مما يتطلب العمل على زيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، ومن هنا تظهر العديد من التحديات الأخرى منها ضعف تكافؤ الفرص مما يتضمن عدالة توزيع فرص التعليم العالي وتنوعه، وإتاحة الفرص التعليمية لكل الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي.

في هذا الشأن يمكننا تقديم عدة مقترحات من شانها المساهمة في تحقيق الإتاحة لمؤسسات التعليم العالي.

أولاً:أن يتحول المجتمع المصري إلى نظام للتعليم العالي أكثر تنوعاً وأكثر توجهاً للطالب، وذلك من خلال السماح فيه للطلاب أن يمارسوا اختيارهم لمكان دراستهم، وكذلك اختيار محتوى ما يدرسونه، بالإضافة إلى قدرة المؤسسات التعليمية على ممارسة استقلاليتها في قبول الطلاب بما يعكس رسالتها وقدراته، بحيث يكون للجامعة القول الفصل فيما يتعلق بالقبول من خلال إعداد تقييم التأهيل ويكون عبارة عن دورة تأسيسية بعدها يتم اختبار الطالب في إجادة العديد من المواد التي هي مهمة للقبول. كذلك يمكن العمل على خفض علامات القطع وذلك لبعض الفئات في المجتمع إن صح وصفها بالفئات المهمشة من ساكني المناطق النائية أو متدني المستوى الاقتصادي أو المعوقين، فتقوم جميع مؤسسات التعليم العالي بفتح أبوابها أمام الأقليات التي لم تحصل في الاختبار على علامات القطع، **رفع القيود عن** السن والوضع العائلي يعد رفع القيود عن السن والوضع العائلي من العوامل التي تؤدي إلى ضمان المزيد من الإتاحة وتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بين جميع المواطنين، كذلك والمخصصات المالية ونعني بذلك اتجاه الحكومة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز المساواة عن طريق توفير القروض لطلاب العائلات الفقيرة.

ثانياً: تطوير سياسات ونظم القبول بمؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال:

١- إعادة النظر في نظام التحاق طلاب المرحلة الثانوية بمؤسسات التعليم العالي، حيث يعتمد نظام القبول الحالي للطلاب في مؤسسات التعليم

العالي اعتماداً كلياً على مجموع الطالب في امتحان إتمام التعليم الثانوي القومي.

٢- العمل على خلق جانب إرشادي توعوي للطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي ولأسرهم يهدف إلى مساعدتهم في اختيار نوع الدراسة والمهنة التي تناسب مواهبهم، وقدراتهم، وميولهم، واحتياجات المجتمع، وكذلك تبصيرهم بالفرص التعليمية والمهنية المتوفرة وتزويدهم بالمعلومات وشروط القبول الخاصة بها حتى يكونوا قادرين على تحديد مستقبلهم.

ثالثاً: ضرورة توافق استراتيجية وهيكلة تطوير المرحلة الثانوية بما يتفق مع توجهات خطط تطوير التعليم العالي وبصفة خاصة فيما يتعلق بنظام القبول للطلاب، **وقد يتحقق ذلك من خلال عدة نقاط منها:**

١- وضع معيار للقبول بالجامعات بالتوازي مع درجات الثانوية العامة من خلال تصميم مجموعة مناسبة من اختبارات التفكير المنطقي العام، وقياس القدرات العامة ومهارات حل المشكلات، ثم تجربتها واستخدامها بعد المراجعة على المستوى القومي لمدة معينة لتعويد الطلاب والآباء والعاملين بالمدارس ومؤسسات التعليم العالي على النظام الجديد، وبناء ثقة عامة في استخدامه.

٢- تطبيق اختبارات قومية في المرحلة الثانوية، ويستكمل بملفات عمل الطالب ومؤشرات إنجازه خلال التقييم المدرسي المستمر.

وقد يكون هذا التقييم المستمر من خلال إعداد وتصميم بعض المشروعات البحثية أو الاختبارات التي من شأنها تحديد مدى قدرة الطالب على الإنجاز في مجال معين، وتقييم هذه الإنجازات من قبل لجان مخصصة لإمكانية تحديد مجال إجادة الطالب، ثم وضع مجموعة

اختبارات ينتقل فيها الطالب تدريجياً إلى مستوى في التخصص، وهذا من شأنه الوصول بالطالب إلى الميدان العقلي الذي يجيده ويبدع فيه ومن ثم توجيهه إلى الكلية (الميدان الأكاديمي) التي من شأنها تنمية مهارات هذا الاتجاه لتقديمه إلى سوق العمل قادراً على إفادة مجتمعه والدفع به إلى التنمية الشاملة.

٣- وضع مواصفات موضوعية لاختبارات القبول للطلاب بالتعليم العالي يراعي فيها معايير الصدق والموضوعية والعدالة في التوزيع على قطاعات التعليم العالي.

٤- بناء اختبارات قبول لكل كلية تتناسب مع تخصصاتها وفقاً لاحتياجات سوق العمل محلياً، وإقليمياً، وعالمياً.

٥- تطوير أنظمة قبول الطلاب الدوليين بالجامعات المصرية وتحسين ضوابط القبول من خلال رفع مستوى قدرة الجامعات المصرية في توفير المعلومات وتقديمها.

رابعاً: العمل على وضع خطة استراتيجية للنهوض التعليمي تكون بمثابة مشروع تنموي للتعليم العالي يهدف إلى تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات عالمية؛ وذلك من خلال تطوير الجامعات، وإنشاء مراكز بحثية جديدة، بالإضافة إلى إقامة مؤتمرات علمية دولية، كل ذلك بهدف إتاحة وصول الطلاب وأساتذة الجامعات والباحثين من دول العالم إلى الجامعات المصرية، كذلك القيام بإنشاء جامعات مصرية تضاهي الجامعات العالمية، والتركيز على تخصصات علمية معينة ترتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على رفع مستوى التدريس والبحث العلمي؛ لمواجهة التحديات الناتجة عن الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم.

خامساً: ضرورة إعادة النظر في تمويل التعليم العالي من خلال :

١- زيادة الاعتمادات المخصصة لمؤسسات التعليم العالي لمواجهة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي؛ وذلك لضمان القدرة على مواجهة التحديات في التعليم العالي.

٢- تقديم دعم لجميع الطلاب بمؤسسات التعليم العالي لحد القول بمجانية التعليم العالي المصري.

سادساً: العمل على تميز التعليم العالي العام بما يجعل المنتج التعليمي قادراً على مزاولة النشاطات الاقتصادية الأكثر تميزاً مسايرةً للاتجاهات الحديثة مما يسمح للفئات المهمشة بالحراك الاجتماعي والذي يعد التعليم العالي وسيلتهم الوحيدة لهذا الحراك، وذلك من خلال:

١- إعداد برامج تدريب لتطوير أعضاء هيئة التدريس من أجل زيادة جودة محتوى المناهج وطرق التدريس.

٢- توسيع الدورات من أجل تعزيز اللغة الأجنبية ومهارات معالجة المعلومات.

٣- إقامة دورات جديدة متعددة التخصصات مناسبة لمتطلبات سوق العمل الجديد.

٤- توفير فرص دراسية متنوعة للطلاب من خلال نظام تحويل الائتمان بين الجامعات المشاركة وتحسين جودة التدريس.

٥- إضافة تسهيلات في المناهج الدراسية بحيث يمكن للطلاب الالتحاق بالجامعة وملائمة المناهج لقدراتهم واتجاهاتهم.

٦- تقديم معلومات لدى طلاب التعليم الجامعي حول فرص العمل والتوظيف المتعلق بالتخصصات المختلفة.

٧- مشاركة أولياء الأمور في العديد من المبادرات المتعلقة بمصلحة الطلاب ورغباتهم.

سابعاً: الحاجة إلى إعادة النظر في التقسيم المقترح للقطاعات بالتعليم العالي الواردة في خطط التطوير حيث أنها تتضمن كثيراً من الغموض والتناقضات التي لا تتفق مع ما يتم تطبيقه في المرحلة الثانوية.

مراجع الدراسة

(١) السيد سلامة الخمسي : التربية وتحديث الإنسان العربي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨، ص٤١.

(٢) YONESCO; Education For Sustainability, Op.cit.,p.9.

(٣) دور التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية: تحديات وآفاق مؤسسات التعليم العالي النيجيرية، ٢٠١٤

(٤) تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري، ٢٠١٣.

(٥) علاقة تمويل التعليم الجامعي بدوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، ٢٠١٦.

(٦) مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ١٦ / ١٢ / ١٩٦٦.

(٧) شيماء أحمد عبدالقادر بهنسي : مبدأ الإتاحة التعليمية وحق التعليم للفئات المهمشة في ظل سيطرة التعليم عن بعد "دراسة تحليلية نقدية" ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، العدد (١١٥) ، ٢٠٢١ ، ص٢٥٣.

(8)UNICEF2007,P31(

(9)DutaAdriana, An Brian &IannelliCristina: Social Origins, Academic strength of School Curriculum and Access to Selective Higher Education Institutions: Evidence from Scotland and the USA, Journal of High Education, Vol. (75), No. (1), 2018, Pp.769-784.

(١٠) عبدالرحمن النجدي : معجم المعاني الجامع، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٠٨.

(١١) مجمع اللغة العربية: المعجم المعاصر. وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠١٢، ص٥١.

(١٢)حامد عمار: صفاء شحاته: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين.الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١، ص٩٩.

(13)MeansDarris: A Snapshot of College Access and Inequity: Using Photography to Illuminate the Pathways to Higher Education for Underserved Youth, The High School Journal - Winter, Vol. (6), No. (2), 2019, Pp.139-158.

(14) UNICEF: A Human Rights-Based Approach to Education, United Nations/United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, New York, 2007: P.31.

(١٥) سعيد أحمد سليمان: رؤية جامعة الإسكندرية حول إمكانية الإفادة من صيغة التعليم المفتوح في تحقيق مبدأ حق التعليم الجامعي المتميز للجميع، مجلة التربية المعاصرة، المجلد (٢٧)، العدد (٨٤)، ٢٠١٠، ص ص٢٧ -٢٨.

(١٦) سعيد علي إسماعيل: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي الإسلامي، القاهرة: دار السلام، ٢٠١١، ص٤٧.

(17) Tao Li: Financial Decentralization and Geographical Stratification of Access to Higher Education in China: The Case of Shanghai, Journal of Chinese Sociological Review, Vol. (49), No. (3), 2017, P. 212.

(18) José Pedro Amorim: Mature students' access to higher education: A critical analysis of the impact of the policy in Portugal, Eur Journal Education, 2018, P. 395.

(١٩) أنعام مهدي جابر الخفاجي: حق الطفل في التعليم: دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية وبعض التشريعات العراقية المعاصرة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٢)، العدد (٢)، ٢٠١٤، ص٤٦٤.

(٢٠) عائشة حمايدي: دور المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان في حماية الحق في التعليم، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد (١٩)، ٢٠١٧، ص٩١.

(21) UNICEF: A Human Rights-Based Approach to Education for All A framework for the Realization of Children's Right to Education and Rights within Education, New York & Paris: UNESCO Publishing, 2007, P.6.

(٢٢) شهاب سليمان عبدالله عثمان: حق الطفل السوداني في التعليم بين الصكوك الدولية والتشريع السوداني، مجلة العدل بوزارة العدل، المجلد (٢٠)، العدد (٥٣)، ٢٠١٨،ص١٨٥.

(23)HilderbrandDavid: Experience is Not the Whole Story: The Integral Role of the Situation in Dewey's Democracy and Education, Journal of Philosophy of Education, Vol. (52), No. (2), 2018, Pp. 287-388.

(٢٤) مصطفى عبدالرحمن درويش: ديمقراطية التعليم الجامعي، مطابع رويال، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٥.

(٢٥) أحمد محمد عبدالمطلب: ديمقراطية التعليم العالي في ضوء بعض أنماط التعليم عن بُعد. المؤتمر العلمي السادس عشر بعنوان التعليم عن بعد في الوطن العربي، بالجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية ببورسعيد، ٢٠٠٨، ص ص١٣٠ -١٣١.

(٢٦)النور عبدالرحمن محمد خير: ديمقراطية التعليم وتكافؤ فرصه بين أبناء المجتمعات، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٥)، العدد (١٠)، ٢٠١٦، ص١.

(27)KotzeeBen: Dewey as Virtue Epistemologist: Open-Mindedness and the Training of Thought in Democracy and Education, Journal of Philosophy of Education, Vol. (52), No. (2), 2018, Pp. 359-360.

(٢٨) أشرف العربي: اقتصاديات التعليم العالي في مصر بين خياري العام والخاص واعتباري العدالة والكفاءة، التعليم العالي في مصر هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص، مجلس السكان الدولي، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٣٤.

(٢٩) علياء عمر كامل إبراهيم: التعددية في التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة ١٩٨٥ -٢٠٠٥، رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٥.

(٣٠) إبراهيم ناصروعبدالله الرشدان: مدى تحقيق ديمقراطية التعليم في مدارس المرحلة الأساسية في الأردن، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، المجلد (١٥)، العدد (٢٨)، ٢٠١٠، ص٤٢١.

(٣١) علي صالح حامد جوهر: معوقات تحقيق العدالة التعليمية لطلاب التعليم العالي المصري، مرجع سابق، ص١٨٤.

(32)MacleodColin: Just Schools and Good Childhoods: Non-preparatory Dimensions of Educational Justice, Journal of Applied Philosophy, Vol. (35), No. (1), 2018, Pp. 79-80.

(33)JamesKelly: Responding to the Call for Educational Justice: Transformative Catholic-Led Initiatives in Urban Education, Catholic Social Science Review, Vol. (25), No. (1), 2020, Pp. 240-242.

(٣٤) عبد المنعم محي الدين عبد المنعم: التعليم الفني المصري تكافؤ الفرص التعليمية: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي العاشر - التعليم الفني والتدريبالواقع والمستقبل، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٥، ص٢٣٥.

(35)RussoCharles: An American Perspective on Equal Educational Opportunities, Journal of Education and The Law, Vol. (14), No. (1), 2012, Pp.25-26.

(36)BakerBruce: School Finance & the Distribution of Equal Educational Opportunity in the Postrecession U.S, Journal of Social Issues, Vol. (72), No. (4), 2016, Pp. 629-630.

(37)HemelsoetElias: A Right to Education for All: The Meaning of Equal Educational Opportunities, International Journal of Children's Rights, Vol. (20), No. (1), 2012, Pp.523-524.

(38)GhislandiPatrizia&RaffaghelliJuliana: Forward-oriented designing for learning as a means to achieveeducational quality,British Journal of Educational Technology, Vol. (46), No (2), 2015, Pp.280-281.

(٣٩) مريم يوسف: أثر رأس المال الفكري على تحقيق جودة التعليم العالي، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة باتنة الحاج لخضر بالجزائر، ٢٠١٦، ص٦٢.

(٤٠)هيام نصر الدين عبده رمضان: واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في التخطيط الاستراتيجي بمؤسسات التعليم العالي ومدى إسهامها في تحقيق متطلبات الجودة التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة الدولية لضمان الجودة، المجلد (١)، العدد (١)، ٢٠١٨، ص ص٥٦ -٥٧.

(٤١)صادق عسكر الحبيشي: رأس المال الفكري مدخل استراتيجي لتحقيق جودة التعليم العالي، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الأندلس للعلوم والتقنية، العدد (٢٧)، ٢٠٢٠، ص ص٤٤ -٤٦.

(٤٢) مجدي قاسم وفاطمة الزهراء سالم :مستقبل جودة التعليم:التدويل وريادة المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية،دار العالم العربي، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٦.

(٤٣) سامي نصار: قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٧٩.

(44)MurphyMoira: Experiences in the Internationalization of Education: Strategies to Promote equality of Opportunity at Monterrey Tech, Journal of Higher Education, Vol. (53), No. (1), 2007, Pp.167-168.

(45)PesterevaNina, etal: The Formation of the Eurasian Research-and-Education Ecosystem and the Internationalization of Educational Platforms: the Case of Russia and China, European Journal of Contemporary Education, Vol. (8), No. (4), 2019, Pp.841-842.

(46)LiYu: Do Returnee Faculty Promote the Internationalization of Higher Education? A Study Based on the 2014 Faculty Survey in China, Journal of Chinese Education and Society, Vol. (53), No. (3), 2020, Pp.115-116.

(٤٧) فاطمة الزهراء سالم: إتاحة التعليم الجامعي وتدويله في التجربة التركية (رؤية نقدية)، مجلة الجمعية المصرة للتربية المقارنة، المجلد (١٦)، العدد (٤٤)، ٢٠١٣، ص ص٣٠٥ -٣٠٧.

(٤٨) المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالي: دراسة مقارنة حول نظم وأسلوب قبول الطلاب في الجامعات المصرية وبعض دول العالم، مركز بحوث ودراسات تطوير التعليم العالي، ٢٠٠٩، ص٦.

(49)AlbakKarsten: Optimal Admission to Higher Education, Journal of Education Economics, Vol. (25), No. (1), 2017, Pp.60-63.

(٥٠) محمد عبدالقادر حاتم: التعليم في اليابان المحور الأساسي للنهضة اليابانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١١٩.

(٥١)المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالي: دراسة حول سياسة القبول بالجامعات، مركز بحوث ودراسات تطوير التعليم العالي، ٢٠٠٨، ص٧.

(52)XieAilei: Toward a More Equal Admission? Access in the Mass Higher Education Era, Journal of Chinese Education & Society, Vol. (48), No. (1), 2015, Pp.157-158.

(٥٣) رجائي محمود شريف: دراسة مقارنة حول نظم القبول في جامعات بعض الدول الأجنبية، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي بالمجلس الأعلى للجامعات، المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠١٠، ص٧.

(54) GittoesMark& ThompsonJohn: Admissions to higher education, Journal of Teaching in Higher Educatio, Vol. (12), No. (3), 2007, Pp. 419-421.

(55)DrummondTodd&GabscekSergij: Understanding Higher Education Admissions Reforms in the Eurasian Context, Journal of European Education, Vol. (44), No. (1), 2012, Pp. 7-8.

(56)StenlundTova: Validity of Admission Decisions based on Assessment of Priorlearning in Higher Education, Assessment

& Evaluation in Higher Education, Vol. (38), No. (1), 2013. Pp. 1-3.

(57) Katriona Sullivan, etal: Academic identity, Confidence and belonging: The role of Contextualised admissions and foundation years in higher education, British Educational Research Journal, Vol. (45), No. (3), 2019, Pp. 554-555.

(٥٨) كمال أبو شديد: القبول في البكالوريوس المساواة في الوصول والجودة في التعليم العالي: منظور دولي مقارن، المؤتمر الإقليمي العربي، بعنوان: نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسئوليات المجتمعية، بالأردن شهر إبريل،٢٠٠٩، ص١٥٠.

(٥٩) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: النشرة الدورية، العدد (١٤)، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٢٦، متاح على: http://ncerd.org/pdf/nashra14.pdf

(٦٠) محمود عباس عابدين: نحو رؤية لتطوير معايير القبول بالتعليم العالي المصري، مجلة كلية التربية بجامعة قناة السويس، العدد (٩)، ٢٠٠٧، ص٣.

(٦١)جمال علي الدهشان: رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، مرجع سابق، ص١١٧.

(٦٢) منال حسين الحميدي، خديجة محمود زكي: واقع القبول في التعليم العالي، المؤسسة العربية للاستثمارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، المجلد (٤٩)، العدد (٢)، ٢٠١٥، ص ص١٦ -١٨.

(٦٣) وزارة التعليم العالي: شروط قبول الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية الإنجليزيةIG بالجامعات المصرية، القاهرة: وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، ص١٤.

(٦٤)منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: مراجعات لسياسات التعليم العالي في مصر، وزارة التعليم العالي، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٥٤.

(٦٥) محمد عبدالعزيز جعفر: تنسيق القبول في الكليات الجامعية بين الموضوعية والتطبيق، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٢، ص٦.

(٦٦) هناء إبراهيم سليمان: تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس، العدد (٣٦)، ٢٠١٧، ص ص٤٠٢ -٤٠٤.

(٦٧)منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: مراجعات لسياسات التعليم العالي في مصر، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٦٨)مها جويلي: أولويات وقضايا تربوية. مكتبة نانسي، دمياط، ٢٠١٤، ص١٩٢.

(٦٩)محمد فوزي عبدالمقصود: سياسات ونماذج القبول في التعليم العالي المعاصر وكيفية الاستفادة منها في تطوير سياسات القبول في التعليم العالي المصري، مرجع سابق، ص٤٣٢.

(٧٠) منى البرادعي: عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي في مصر: المؤشرات والتفسيرات، التعليم العالي في مصر هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص، مجلس السكان الدولي، القاهرة، ٢٠١٢، ص٦٧.

(٧١)أشرف العربي: اقتصاديات التعليم العالي في مصر بين خياري العام والخاص واعتباري العدالة والكفاءة، مجلس السكان الدولي، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٤٥.

(٧٢) كارولين كرافت: المساواة للجميع سياسة مجانية التعليم العالي العام في مصر تخلق عدم تكافؤ الفرص، مجلس السكان الدولي، القاهر، ٢٠١٢، ص١٠٧.

(٧٣)علي صالح حامد جوهر: معوقات تحقيق العدالة التعليمية لطلاب التعليم العالي المصري، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٧٤)منى البرادعي: عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي في مصر: المؤشرات والتفسيرات، مرجع سابق، ص٧٢.